وضع «المجتمع المدني» بالمغرب

● محمد شفيق

تصدير

قال أحد المربّين الانجليز: إن كنتَ تريد أن تعلّم «جوهن» اللغة اللاّتينية فإنّك في غير حاجة إلى معرفة اللغة اللاتينيّة، ولكنك في حاجة إلى معرفة «جوهن».

ARCHIVE
http://archivebeta.sakhrit.com

من المفروض أنّ ما يُقصد بالمجتمع المدني في السؤال المطروح هو، حسب المفهوم «الهيجلي» مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تربط الافراد بعضهم ببعض، في نطاق علاقات تجعل البعض في حاجة إلى البعض الآخر.

نظرياً ينطبق هذا التعريف على المجتمع المغربيّ، حسب ما يتردّد على ألسنة عامّة المغاربة وعلى اقلام اغلبيّة مثقّفيهم، لأنّ المُتواضَع عليه هو أنّ الأمّة المغربية والدولة المغربية قائمتان منذ... ثلاثة عشر قرنا.

وبما أنه طُلب إليّ أن انظر في المسالة من وجهة نظر تخصُّصي، أي من وجهة نظر المربّي المحترف، لا أجد أيّ حرج في القول إن المجتمع المغربيّ اليومَ لأشبه ما يكون الشبه بالمراهق الذي يجد نفسه في مفترق الطرق، سيكولوجياً واخلاقياً، عندَ وصوله مشارفَ مسؤولية الرجولة، فيعبِّئ ما لديه من إرث تليد (بيولوجيّ) وطريف (مكتسب بمفعول التربية والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية). المجتمع المغربي، إذن، في نظري، شابٌ يبحث عن طريقه لكي يصبح مجتمعاً مدنياً؛ يتمثل إرثه البيولوجيّ في تاريخه الممتدّ من عهد ما قبل التاريخ إلى 1912، أو على أقل تقدير من دخول الإسلام المغربَ الى السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي الإسباني. وقد ورث من ذلك

العهد «البيولوجيّ» «سلوكات» و ردود فعل ارتصعت بجيناته وخلايا جسمه، إلي درجة أنه لا يمكنه التخلّص من سلبياتها إلاّ بممارسة نوع من الاستبطان المتواصل الرامي إلى «التنفيس» عن الذات (La catharsis). كيف تكون ذلك «الإرث البيولوجيّ» أو «الشبيه بالبيولوجي» عبر العصور؟ هل ظهرت بوادرُ أثناء تكوّنه الطويل توذن بأنّ المجتمع المغربي سائر في طريق التحوّل إلى مجتمع مدني؟

من المحقق، حسب رايي، أن البيئة الجغرافية كان لها دور أساسيّ في استمرار سيادة العنف (باشكاله) بين أفراد المجتمع المغربيّ وبين مجموعاته؛ لقد كان اعنف هو الموصِل إلى مراتب الحكم والجاه والنفوذ، وكان العنف هو الحامي من الظلم والتعسّف. أما القانون فلم يكن يقوم إلا بدور جد ثانوي، لأنه قانون سماوي يحتكر حق تاويله وتطبيقه (أو عدم تطبيقه) الأقوى المالك لأداة العنف، ولأن الإخلال بمقتضياته لا يدْعُو إلى تجنُّبِه إلا الوازعُ الديني ولا يُخْشى من جرائه عقاب إلا «موقوف التنفيذ» في الدنيا مرجا الى الآخرة. ذلك هو وضع المجتمع المغربيّ بالقياس الى مفهوم المجتمع المدني بما يحمله من تصوّرات تُحيل على مفهوم الديمقراطية؛ ذلك هو طور النشاة «البيولوجية» (في بطن الأمّ) موصولة بسنوات الحضانة من عهد الطفولة. ومما تجدر الإشارة إليه، هنا، أن هذا «المخاض البيولوجيّ» مرّت به جميع المجتمعات المتحضرة بتفاوت في طرائق التخلّص منه ومدد معاناته راجع إلي مفعول المؤثرات الجغرافية، الطبيعية والبشرية الناتجة من الطبيعية.

وفي 1912 بالذات أدخل طفلنا (المجتمع المغربي) مدرسة الحداثة قسْراً. وكان منْ حظه أو من سوء حظه أن الأستاذ المعلم كان قاسياً، كان «معلم» بالمعنى التقليديّ، كان غير راغب في تعليم اسرار المهنة (هنا مهنة الممارسات الديمقراطية)، بما أنه كان يريد أن يقصر توريث سره على أبنائه هو، كما يفعل جميع «لمعلّمين». لكنّ «لمتعلّم» تعلّم مع ذلك أشياء كثيرة، من الاحتكاك العسير بمعلّمه ومن ملاحظاته في تعامله مع أبنائه، ومن دراسة سوابقه في عُقر داره، ثم بوسائله الخاصة بوحي عصاميته، فاستمر تعلّمه في هذه «المدرسة الابتدائية» أربعاً وأربعين سنة، إلى أن صغُر عليه قميصه الذي ألبسَ إيّاه عام 1912. فتنفّس الصعداء وتقوّى في نفسه جانب النزعة التحررية الهادفة إلى التحرر الكامل من قبضة معلمه السابق؛ فوجد نفسه وجهاً لوجه مع نَفسه واتخذ من نزعاته الذاتية الموروثة عن عهد المخاض البيولوجي الطويل، وعن عهد التعلم على يد معلّمه الدخيل القاسي القلب. فكأنه ولج مدرسة ثانوية فوجد حوله مجموعة من الأساتذة. رحبوا به وهنّاوه على تحرره بحرارة. ولما أخذ يستمع إليهم ويحاول استيعاب دروسهم لاحظ ان الخطاب البيداجوجي صار يتشعب ويختلف من أستاذ إلى أستاذ، وان لكل أستاذ رُؤاه السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية. . . والتربوية. فمنهم من يقول له «أنا أبوك الذي كفلك وأنت جنين في بطن أمك واحتضنك وأنت صبيّ. لي عليك حق لا يفوت، حق الأبوة على البنوّة!». ومنهم من يقول له « أنا اخوك الأكبر الذي أخذ بيدك إذ كنت تتكبد «فلقات» المعلم الأجنبي الجلف؛ على أبينا أن يفوض

إليّ امرك لكي أواصل بك السيْر في اتجاه ثق بي، سيضمن لك النمو والازدهار!» ومنهم من يقول له «أنا أخوك الأصغر! لي طموح كبير، ولي مشاريع مدروسة علمياً؛ وإني لعلى خلق عظيم من النزاهة ونكران الذات!» ومنهم من يُعيد له دروس هؤلاء، مدغدغاً جانبا خاصاً منْ جوانب الوجدان والعاطفة؛ ومنهم من يحاول أن يلهيه عن هواجس المراهقة ونبضاتها بالرقص والغناء، بإيعاز من كبير زملائه أو من تلقاء نفسه. . . دام هذا الوضع ثلاثين سنة أو أقل أو أكثر بقليل، حتى إن المجتمع المغربي التلميذ أصبح قادراً على التفكير بنفسه وعلى المقارنة والموازنة بين الآراء المتعارضة ويستشفُ من وراء كلّ خطاب الفلسفة المستلهمة والأغراض المحرّكة للعقول والقلوب والشفاه والجوارح كلّها، ذلك لأنه كان يتعلم من قراءاته الخاصة أشياء كثيرة، قراءات لا يُسمح بها إلا خارج الدرس أو لا يُسمح بها البتة، جلها أو أهمها مستورد من وطن معلمه الإبتدائي السابق أو من الأقطار المجاورة له والحاذية حذوه. وها هو الآن في طور الشباب الموالي للمراهقة مباشرة، موزع الذهن يتأمّل في كنه كل فلسفة (سياسية) من "الفلسفات" التي صخّ الحديثُ بها أذنيه حتى كاد يصمُّهَا، فإذا به يجد بعض قلبه مولعاً بإيديولوجيا «كبيرة عالمية» طوبويّة (1) وفي حضنها إيديولوجيا صغيرة «شَعْبَة» تلهج بمبادئ العرقية وتدينها في آن واحد. وإذا به يجد بعض قلبه وفيا لـ«أخيه الأكبر»، لأنه كان هو المواسي والمرشد والمدافع زمن المحنة في المدرسة الابتدائية؛ ويجد حيِّزاً مهماً من فؤاده يخفق وينبض بقوة لنبرات شيوخ أجلاء من الشيوخ الذين استمع لخطبهم «بين العشاءين» أو حضر دروسهم. . . حتى في فصول «الثانوية»، وهم يدعون للعمل من أجل كسْب طوبوية (1) مزدوجة، دنيوية وأخروية. فيحار في أمره عند مراجعة تلك الدروس، إذ يكتشف في طيات أطروحاتها كثيراً من المتناقضات. . . وإذا به يجد قطاعاً آخر من وجدانه تستهويه الملذات وحفلات الرقصِ والغناء واللهوِ والاستهتارَ، ويستولي عليه حُبّ المال، لأنّ بالمال تقام الحفلات ويطيب اللهو. الَمْ يُلاحظْ منذ زمان أن كلّ «أستاذ» من «أساتذته» افْرَصَتْهُ الفرصة تهافتَ على المال. . . قدْرَ المستطاع؟

فلنمضِ في مداعبتنا للفرويدية، ولنواصل تعقبنا لخطوات «تلميذنا» (المجتمع المغربيّ) وحركاته وهو يحاول تنضية ثوب المراهقة الذي أُلبِسَه سنة 1955. وأهمُّ فعلٍ صدر عنه في الأشهر الأخيرة حدث بالضبط يوم 16 أكتوبر 1992، إذ أظهر لكل أستاذ، في شيء من الحرية هذه المرة سمحت بها الأنظمة الجديدة «للثانوية»، القدر الذي يكنّه له من الاحترام والتقدير والاعتراف بالجميل، إن عن حسن نية وإنْ عن مجاملة ومداهنة أو غاية في نفس يعقوب. فإذا بالملإ يكتشفون أنّ دروساً مهمة اهْملت وأُغْفِلَتْ طَوالَ ثلاثين سنة ونيِّف، أو لقِّنتْ معكوسة المغازي، لأن التلميذ لمْ تكن له بأساتذته قدوة إلا نادراً. ولقد أُهملت بالفعل دروس الأخلاق، إذ شغل القوم عنها- أو جل القوم- التهافت على السمعة، الطيبة أو الشائنة، والتهافت على الجاه ولو لوقت محدود، والتهافت على المال خاصة. فكيف يحق لأحد أن يعيبَ على المجتمع المغربي «التلميذ» ميله إلى التهافت على المال ولو ببيْعِ الضمير والذِّمَة؟، كيف يمكن عيْب ذلك عليه هوَ الذي ورثه عن عهد نشاته «البيولوجية»

السَّالفة الذكر. . . ولم يشهدْ قطُّ أثناء «دراسته الابتدائية» ولا «دراسته الثانوية» أيّ درسٍ يستحق اسم الدرس في «ضــــرورة زجـــرِ السَّطْو المقنَّع». وهو الذي دُرِّب حـــتى على الغش في الانتخابات. . . ، عفْواً، في الامتحانات!

فلنعُدْ إلى السؤال المطروح قصْدَ الإجابة عنه مباشرةً «هل أصبح الحديث عن وجود مجتمع مدنيٍّ فعال بالمغرب ممكناً. . . ؟» وقبل الإجابة لابدّ من ملاحظة أولية على هامش الموضوع نفسه بالقول إن «الحركية المتميزة المتعددة المستويات والأبعاد» التي شهدها المغرب خلال العقدين الأخيرين كانت تعمل ضمنها قُوى ذاتُ اتّجاهات متباينة، بعضُهَا متناقضة فيما بينها، لكن القوة الحاصلة (2) من التفاعل العامِّ متجهة وجهة التطور العام للجنس البشريّ، لأنها متأثرة بالقُوى المحركة لذلك التطور. أما طولُ المدّة التي تفصِل مجتمعنا عن ساعة تحوّله الى مجتمعِ مدنيّ، أو قصرُها، فمترابط بوعينا لأهمية الأخلاق، لاَ أخلاقِ الشعارات والأبيات الشعرية، ولكنْ أخلاقِ التواضع الحقيقيِّ وعدم تزكية النفس والشجاعة الأدبية التي تدعو إلى الشهادة لله ولوْ علىَ النفس والوالدين والأقربين. إن على كل فئة من فئات المجتمع المغربي العاملة في الحقل السياسيّ أن تقوم بعملية استبطان مكثفة، وأن تسائل نفسها في الأعماقِ بإلحاحِ منْ يخشى أن يقع في فخ تزكية النفس. فليسائل كل ممارس لحكم أو سلطة على مستوى من المستويات، وكل متشبث بمنصب قيادة من القيادات، وكل ذي نفوذ وجاه، فليسائل خبايا عقله وشعوره وما تحت شعوره: « ألستُ مريضاً بحبِّ الحكمِ منتشياً بنشوته؟ هلْ يمكنني ان أكون إنسانا عاديا يأكل الطعام ويمشي في الأسواق؟». وليسائل كل طموح راغب في ارتقاء مدارج المكانة السياسية سويداءَ قلبه: «تراني، هل أريد لنفسي التكليف والعبء الثقيل، أم أريد لها التشريف والأبهة التي أعيب من أجلها غيري؟ هلْ أريد إسعاد مواطنيَّ حقا، أم أريد المالَ الكثيرَ الذي ظللتُ «محروماً» منه بينما منْ هو دوني يرتعُ في بحبوبة من العيش؟ ألست من صنف البشر الذين قيلَ فيهم «إنهم لا يغفرون لأنفسهم كونها بريئة غير آثمة». . ؟

إننا لو نقوم بهذه العمليات الاستنباطية، بشجاعة وفي نزاهة تامة و طوال العقد الذي نحن فيه، لسنوفر لمجتمعنا شروط التحول إلي مجتمع مدني، في المفهوم الهيجلي، لأن ما يعوزُ بنيته هو أخلاقياتُ المواطنة (3)، إذ بها تنعقد البنيةُ وتتماسكَ اللبنات الاقتصادية والقانونية والثقافيّة. إننا لو نصنع لوطننا سلما بين الدرجات من قيم أخلاق المواطنة سنيَسِّر لمجتمعنا «التلميذ» ولوجَ جامعة الحضارة العصرية ليكون فيها «طالباً» واعياً لما للحضارة العصريّة من إيجابيات وما عليها من سلبيات، وليستنشق فيها على كل حال نسيم الحرية والعدْل العادلِ والتساوي. إننا سائرون في هذا الاتجاهَ، في الظاهر على الأقل، بما أننا صرْنا نُدرك أن العنفَ لا يتولد منه إلا العنف، وصرنا على وشك الاقتناع بأن أقبح أشكال العنف هو الظلم والاستهانة بالإنسان كإنسان. لكننا لن نصل غايتنا إلا بالقسط الأدنى من نكران الذات متجلياً في سلوك الهيئات والمنظمات و «المؤسسات»،